المحاضرة الثانية:

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل.

أولا : نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة، أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع وعدم استقراره، ومن بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زعزعت الاستقرار هي :

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية أنشطتها بعيدا عن نشاطاتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبليات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ثانيا: مفهوم المخاطر المصرفية:

إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCARE أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع، أما اصطلاحا فهو ذالك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضر حيث يكون هذا

الأخير إما تدهورا أو خسارة ، أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار وخراب، ولتفادي هذه العواقب تلجأ المؤسسات الاقتصادية بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات؛ تأمينات؛ ...الخ).

أما الخطر المصرفي أو البنكي فيمكن تعرفه بأنه احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي أن المخاطرة هي الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

ثالثا: العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها من بين هذه التغيرات التالي:

1.التغيرات التنظيمية والإشرافية : فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

2.عدم استقرار العوامل الخارجية : أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والتذبذب الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على أثر اتفاقية بروتن وودز، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق.

3. المنافسة: من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي، فلقد تحولت أعمال البنوك من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق والتضخم وتقلبات أسعار الفائدة.

5. التطورات التكنولوجية: من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعريف مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على

تعريف مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المحور الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها

أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: " تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر، وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، بمعنى آخر إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

– المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

– إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

– تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

– العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

– إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

– حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

–تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ثالثا: أساليب إدارة المخاطر المصرفية

هناك عدة تقنيات لإدارة المخاطر المصرفية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:

1. تحاشي أو تفادي المخاطرة : يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل أو الاستثمار المنشئ للمخاطرة ، فإذا أراد الشخص الحفاظ على مدخراته في مشروع فيه مجازفة عليه أن يختار مشروعا ينطوي على مخاطرة أقل، فإذا أراد تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لا يشتري الأملاك بل يستأجرها بدلا من ذلك، وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج مالي (سهم أو سند) محفوفا بالمخاطرة فلا يلجأ لذلك، ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة ، فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح و لربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

2.تقليل المخاطرة :يمكن تقليل المخاطر وذلك بطريقتين الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها، ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها، ويمكن أيضا تقليل المخاطرة من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما.

3.الاحتفاظ بالمخاطرة: ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة، فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة، والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم إدراك المخاطرة فيتم استفاؤها لا شعوريا ،وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك، كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة طوعيا أو غير طوعي ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو الإقلال منها.

4.تحويل المخاطرة : من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها، ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام

تقنية التحويل هي التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها، ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا للتحوط بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له، كما يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.